التقييم المستقل للبرنامج القطري لليمن الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

2024-2015

UNFPA

IEO
Independent Evaluation Office

الملخص التنفيذي

2024

حقوق الطبع والنشر © صندوق الأمم المتحدة للسكان 2024، جميع الحقوق محفوظة

التحليل والتوصيات في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للسكان. هذا التقرير هو منشور صادر عن مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكا ن.

unfpa.org/evaluation
evaluation.office@unfpa.org
@unfpa_eval
@UNFPA_EvaluationOffice
UNFPA Independent Evaluation Office

الملخص التنفيذي

يعرض تقرير التقييم هذا النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها تقييم البرنامج القطري الذي يغطي البرنامج القطري الخامس لليمن الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان وتمديداته حتى الآن. يقدم تقييم البرنامج القطري تقييماً مستقلاً لأهمية وأداء البرنامج القطري الخامس الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان (2015 – 2022)، والتدخلات التي تضمنها البرنامج القطري السادس (2023 – 2024)[1] في اليمن. كما يقدم تحليلاً لمختلف العوامل الميسرة والمقيدة التي تؤثر على تنفيذ البرنامج وتحقيق النتائج المتوخاة. علاوة على ذلك، يستخلص تقييم البرنامج القطري استنتاجات ويقدم مجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ لدورة البرنامج المقبلة.

الغرض من التقييم هو إظهار المساءلة عن النتائج والموارد، ودعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والمساهمة في الدروس المستفادة من أجل إحراز تقدم نحو التزامات صندوق الأمم المتحدة للسكان تجاه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الأهداف رفيعة المستوى للتقييم هي:

- تقديم تقييم مستقل للبرنامج القطري الخامس لليمن الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان وتمديداته (من عام 2015 إلى عام 2024)؛
- الاسترشاد به في تصميم دورة البرنامج المقبلة.

الأهداف المحددة للتقييم هي:

- تقديم تقييم مستقل لأهمية واتساق وفعالية وكفاءة واستدامة الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة من عام 2015 إلى عام 2024؛
- تقييم تغطية المساعدات الإنسانية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وربط الدعم العاجل بأهداف التنمية والسلام على المدى الطويل؛
- تقييم دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن في التنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني وتعزيز مساهمة الأمم المتحدة في نتائج التنمية الوطنية والاستجابة الإنسانية / التعافي؛
- استخلاص الاستنتاجات من التعاون السابق والحالي وتقديم مجموعة من التوصيات الواضحة والاستشرافية والقابلة للتنفيذ لدورة البرنامج المقبلة.

[1] على نحو ما تمت مناقشته بمزيد من التفصيل في نطاق التقييم أدناه، فإن تقييم البرنامج القطري يغطي تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى وقت إجراء بحوث التقييم (من أوائل إلى منتصف عام 2024) ولكنه ليس تقييماً رسمياً للبرنامج القطري السادس للفترة 2023 – 2024.

يتضمن نطاق التقييم الأبعاد التالية:

- جغرافياً: جميع محافظات ومديريات اليمن التي نفذ فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان تدخلاته البرنامجية؛
- مواضيعياً: جميع استراتيجيات وبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة باليمن التي تم تنفيذها في السياق الوطني، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) التدخلات في كل من السياقين الإنمائي والإنساني؛
- زمنياً: من عام 2015 وحتى نهاية آخر تمديد للبرنامج القطري في عام 2022، بما في ذلك العمل البرنامجي الذي تم الاضطلاع به خلال عام 2023 ومنتصف عام 2024.

المستخدمون الرئيسيون المعنيون بالتقييم هم كما يلي:

- صندوق الأمم المتحدة للسكان (اليمن والمكتب الإقليمي للدول العربية)؛
- الحكومة اليمنية؛
- الشركاء المنفذون لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأصحاب الحقوق المشاركين في تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن؛
- الجهات المانحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

كان التصميم المنهجي عبارة عن نهج مختلط الأساليب تم تطويره استناداً إلى مصفوفة تقييم تُستخدم لتحديد ما ينبغي أن ينظر فيه التقييم وكيف سيتم القيام بذلك. ربطت هذه المصفوفة معايير التقييم والمسائل المنصوص عليها في الاختصاصات بنظرية التغيير التي أُعيد بناؤها والتي تقدم وصفاً للبرنامج القطري لليمن الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة 2015 – 2024.

النتائج الرئيسية

الأهمية

منذ عام 2015، كانت برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن ترتكز على تقييمات الاحتياجات المتكررة والمتعددة الأبعاد. كانت هذه التقييمات في المقام الأول واسعة النطاق، وتتم تكملتها ببيانات سردية خاصة بمجالات ولاية صندوق

الأمم المتحدة للسكان. استرشدت البرامج بتقييمات منظمة وتقييمات مخصصة للاحتياجات على حد سواء، ولا سيما في الاستجابة للأزمة الإنسانية المتصاعدة التي بدأت في مارس 2015. وكان النهج المنهجي لجمع البيانات حاسماً في تشكيل استجابة المنظمة للاحتياجات العاجلة للسكان.

على الرغم من جهود جمع البيانات الشاملة، لا تزال هناك العديد من التحديات. القيود المفروضة على دقة وشمولية البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا حماية المرأة والصحة الإنجابية، تعيق استهداف التدخلات.

برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن تتواءم في الأساس مع الخطط الاستراتيجية للمنظمة، على الرغم من أنها ركزت في الغالب على الاستجابات الإنسانية العاجلة وليس أهداف التنمية الطويلة الأجل. يعكس هذا الترتيب للأولويات الاحتياجات العاجلة الناشئة عن النزاع المستمر، الأمر الذي استلزم التحول نحو التدخلات الإنسانية القصيرة الأجل.

كانت الحساسية الثقافية والسياسية عاملاً حاسماً في أهمية برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. على وجه الخصوص، أدى النزاع المستمر إلى محدودية قدرة الحكومة واختلاف الأولويات بين شمال وجنوب اليمن. هذا الأمر يطرح تحديات أمام صندوق الأمم المتحدة للسكان في الانخراط بشكل فعال مع الكيانات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية الناشئة، على الرغم من التزامه بمواءمة البرامج مع الأولويات الوطنية.

الفعالية

يُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان جهة رئيسية لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بقضايا حماية المرأة في اليمن في ظل الظروف المتدهورة. تكيف المكتب القطري مع التحديات وحافظ على الخدمات الأساسية من خلال البرمجة والدعوة.

الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استمرارية عمل المرافق الصحية والوصول إلى خدمات صحة الأم وتنظيم الأسرة في اليمن. يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ووكالات الأمم المتحدة لتوفير خدمات الصحة الإنجابية الأساسية. بدون صندوق الأمم المتحدة للسكان، ستفتقر آلاف النساء إلى القدرة على الوصول إلى هذه الخدمات الحيوية، مما يبرز الدور الحيوي للمنظمة في الاستجابة الإنسانية.

انتشار قضايا حماية المراة في اليمن كبير، حيث تواجه النساء والأطفال، ولا سيما النازحين داخلياً، مخاطر متزايدة تتصل بالزواج القسري والاستغلال والانتهاك الجنسيين. تعالج مبادرات صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التحديات، على الرغم من أن السياق الاجتماعي والسياسي يعقد جهود الدعوة. ثمة مجال برنامجي رئيسي يحظى بالدعم من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمثل في توفير التدريب في مجال التمكين الاقتصادي لمساعدة النساء على توليد الدخل، ومعالجة أوجه

الضعف الاقتصادي التي تفاقمت بسبب الأزمة. مع ذلك، فإن هذا التركيز على التمكين الاقتصادي يخاطر بإضعاف ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان الأساسية المتمثلة في منع الاستغلال وضمان سلامة النساء.

منذ عام 2018، تولى صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن إدارة آلية الاستجابة السريعة. من خلال ذلك، وصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى نحو 600,000 أسرة، وهو ما يُترجم إلى حوالي 4.2 مليون فرد في المحافظات البالغ عددها 22 محافظة. الإمدادات الأساسية التي تم توزيعها تشمل الغذاء (من برنامج الأغذية العالمي)، ومستلزمات النظافة الصحية (من اليونيسيف)، واللوازم الصحية النسائية، والتي تُعد ضرورية لرفاه الأسر النازحة. علاوة على ذلك، تتضمن آلية الاستجابة السريعة بروتوكولات للإحالة إلى خدمات الصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بقضايا حماية المرأة للمستفيدين من آلية الاستجابة السريعة، مما يكفل حصول الفئات الضعيفة من السكان على المساعدة اللازمة. مع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمراعاة آلية الاستجابة السريعة للنوع الاجتماعي والنجاح المحدود في استهداف الفئات الضعيفة على وجه التحديد مثل الأسر التي تعيلها نساء.

التغطية

حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان تغطية جغرافية واسعة في جميع أنحاء اليمن، حيث قدم الدعم لمرافق في 20 محافظة من أصل 22 محافظة. مع ذلك، تنتشر الخدمات بشكل ضئيل ولم تتم بعد تلبية العديد من الاحتياجات بسبب محدودية الموارد. في عام 2022، احتاجت 7.1 مليون امرأة إلى خدمات قضايا حماية المراة، غير أن 119,000 امرأة فقط حصلن على المساعدة. وصلت خدمات الصحة الإنجابية الملائمة للشباب إلى 152,000 شاب فقط. تشمل العوائق التي تحول دون زيادة التغطية الافتقار إلى الإمدادات والموظفين المدربين، فضلاً عن قوائم الانتظار الطويلة للخدمات المتعلقة بقضايا حماية المرأة.

على الرغم من أن اختيار مواقع البرامج يتم بشكل منهجي لتحقيق أقصى قدر من الأثر، فقد سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً للوصول إلى مناطق نائية أكثر، عن طريق الخدمات المتنقلة وتدريب موظفي التواصل الميداني الذين يمكن تواجدهم في المجتمعات النائية.

الاتساق

أدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل متزايد أهمية إدماج خدمات الصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بقضايا حماية المرأة. في إطار دوره المحوري كعضو في مجتمع الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواءمة خططه البرمجية مع ولايته والاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات الأوسع نطاقاً، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ينخرط صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً في البرمجة المشتركة لخلق التآزر وتجنب ازدواجية الجهود.

مع ذلك، يواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان تحديات كبيرة، بما في ذلك القيود السياقية التي تؤثر على صحة البيانات والديناميات السياسية التي تعيق الإعمال الكامل لولايته والنجاح في الدعوة إلى أنشطة الصحة الإنجابية و قضايا حماية المرأة باعتبارها أنشطة منقذة للحياة. غالباً ما تحظى هذه القضايا باعتراف محدود لدى قيادة الاستجابة الإنسانية، مما يستلزم استكشاف نقاط دخول غير تقليدية للعمل المتعلق بقضايا حماية المرأة. يواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً تحديات في ضمان تمثيل ومشاركة الجهات الفاعلة الوطنية.

الكفاءة

أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان أنظمة تتسم بالكفاءة لإدارة الموارد والبرامج، إلا أن أوجه الخلل في الجودة والتوزيع كانت سمة ملازمة بسبب التحديات الكامنة في العمل على جانبي بيئة النزاع. تجلى ذلك في قضايا إدارة البرامج بكفاءة عبر مكاتب متعددة، وضمان المزيج الصحيح من المهارات والخبرات والصلاحيات والتوازن بين الجنسين ضمن طاقم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. يؤثر هذا التفاوت على الانخراط مع أصحاب المصلحة الخارجيين ويسلط الضوء على الحاجة إلى الحاجة إلى جهود استراتيجية في تعيين واستبقاء الموظفين لإعطاء الأولوية للتنوع والشمول بين الجنسين. يعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً بشكل كبير على عدد صغير من المانحين الخارجيين في أي وقت من الأوقات، مما يشكل مخاطر في بيئة تمويل غير مستقرة. أخيراً، لا تزال هناك شواغل بشأن النقص في استخدام البيانات وعدم اتساقها أو عدم اكتمالها لاتخاذ القرار.

الترابط

على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى بناء القدرة على الصمود، فإن برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت في معظمها تفاعلية، حيث ركزت بشكل أساسي على الاحتياجات الإنسانية العاجلة وليس الحلول الطويلة الأجل. نتج عن ذلك محدودية القدرة على الصمود على المدى الطويل بين السكان المتضررين أو على استدامة المجتمع المدني اليمني على المدى الطويل (أي الشركاء المنفذين لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، وهو أمر ضروري لتحقيق التعافي والنمو المستدامين.

ثمة قضية بالغة الأهمية تم تحديدها من قبل أصحاب المصلحة تتمثل في الحاجة إلى إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في البرامج التي تشمل كل من الاحتياجات الإنسانية العاجلة واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. علاوة على ذلك، لم يتم إحراز تقدم كبير يُذكر في إدماج الحد من المخاطر والقدرة على الصمود في الاستراتيجيات الوطنية، وهو أمر بالغ الأهمية لمعالجة الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ على الخدمات.

على الرغم من هذه التحديات، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان بنية تحتية قوية للاستجابة للأزمة، وهو ما مكّنه من التموضع جيداً لأغراض مبادرات بناء القدرة على الصمود. تم تكييف آلية الاستجابة السريعة لتشمل السكان النازحين بسبب الكوارث المناخية، مما يدل على الالتزام بتلبية الاحتياجات المتعلقة بهذا المجال.

استنتاجات التقييم

الاستنتاج 1: أظهر البرنامج القطري لليمن الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان قدرة ملحوظة على التكيف والاستجابة لاحتياجات السكان المتطورة والمتعددة الأوجه. مع ذلك، فإن هذه القدرة على التكيف تنطوي على خطر محتمل لتقلص الاتساق مع الولاية الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأولوياته.

في الفترة من عام 2015 إلى عام 2024، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل فوري على تكييف برامجه لتتلاءم مع الاحتياجات العاجلة للسكان وفي الوقت نفسه البرهنة على مراعاته للسياق الاجتماعي والسياسي في اليمن. كفل هذا النهج أن تكون التدخلات مقبولة ثقافياً وقابلة للتنفيذ من الناحية العملية، مما عزز تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ البرامج.
كان جزءاً كبيراً من ذلك ناجماً عن التقييمات المنهجية والتقييمات المخصصة للاحتياجات، مما أتاح لصندوق الأمم المتحدة للسكان ضمان الملاءمة مع الاحتياجات الحادة والمستمرة للنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة في الأزمة الإنسانية. استخدم المكتب القطري مصادر متنوعة للبيانات لضمان مواءمة أنشطته مع الاحتياجات المتطورة للسكان وإدماج الملاحظات في عملياته.

اتسمت مواءمة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن مع الخطة الاستراتيجية للصندوق بتعديلات ضرورية مدفوعة ثقافياً، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمصطلحات والتوجهات البرنامجية. تشمل التعديلات الناتجة عن هذه العملية تغييرات في كيفية صياغة صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرامجه وأولوياته، وتضمين برامج تجاوزت في بعض الأحيان مجالات الولاية الأساسية للصندوق.

الاستنتاج 2: أدت تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات الصحة الإنجابية وقضايا حماية المرأة والشباب إلى تغييرات إيجابية في صحة ورفاه النساء والفتيات، وإن كان ذلك انطلاقاً من خط أساس منخفض للغاية للخدمات المتاحة. كان دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لجهود جمع البيانات السكانية، على الرغم من كونه ضئيلاً مقارنة بأعمال أخرى، بمثابة شريان حياة للخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة، والتي لولا ذلك لكان من المحتمل أن تعاني من انهيار كامل تقريباً.

نفذ المكتب القطري مجموعة من المبادرات المبتكرة، وبشكل متزايد، الموجهة والمركزة بهدف زيادة التوعية بخدمات الصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بقضايا حماية المرأة وإمكانية الوصول إليها وجودتها. من خلال التدخلات المجتمعية، التي تعمل على تمكين المرأة وتزويدها بمجموعة من المهارات الأساسية، حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان بذلك بعض التقدم في تغيير الأعراف الاجتماعية المتعلقة بقضايا حماية المرأة والممارسات الضارة. كانت الجهود المبذولة لإشراك الشباب في مبادرات الصحة الإنجابية ملحوظة أيضاً، على الرغم من أنها كانت متفرقة جداً. مع ذلك، فإن هذا التقدم يظل محدوداً بسبب الديناميات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

لعب صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً رئيسياً في تعزيز إنتاج ونشر البيانات السكانية والدراسات ذات الصلة ودعم النظم الإحصائية الوطنية. شكلت البيانات التي تم جمعها ومشاركتها من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان السياسات والبرامج التي تعالج احتياجات الفئات السكانية المختلفة، مما ساعد في ضمان أن تكون التدخلات قائمة على الأدلة.

على الرغم من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حقق بعض النجاح في إدماج الصحة الإنجابية وقضايا حماية المرأة كأنشطة منقذة للحياة على مستوى الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات وعبر هيئات التنسيق المختلفة، إلا أنه لا تزال هناك تحديات في الدعوة إلى هذه الخدمات بوصفها أولويات منقذة للحياة، ولا سيما في المراحل المبكرة من الاستجابة الإنسانية.

الاستنتاج 3: ركزت تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان في معظمها على الاستجابة الإنسانية القصيرة الأجل مع تركيز محدود على الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود والتنمية الطويلة الأجل.

من خلال إدارته لآلية الاستجابة السريعة، عالج صندوق الأمم المتحدة للسكان الاحتياجات العاجلة للسكان النازحين، مما عزز سلامتهم ورفاههم. مع ذلك، فإن عدم وجود صلات مع برامج التنمية الطويلة الأجل لا يزال مجالاً بالغ الأهمية يتعين تحسينه.

على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى بناء القدرة على الصمود، إلا أن البرامج كانت تاريخياً تفاعلية إلى حد كبير، مع مقاييس محدودة لتقييم الأثر على المدى الطويل. مع ذلك، يبدو أن هذا يخضع لتغيير – على السواء بتوسط خارجي (عبر الأوساط المشتركة بين الوكالات) وداخلياً ضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، الذي أعرب عن تطلعاته لتوسيع نطاق تركيزه إلى ما هو أبعد من الاستجابات الإنسانية العاجلة ليشمل استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل والاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ.

طور صندوق الأمم المتحدة للسكان بنية تحتية قوية للاستجابة للأزمة، والتي من شأنها أن تيسر بناء القدرة على الصمود، على الرغم من أنه واجه صعوبات في إحراز تقدم كبير في مؤشرات تغير المناخ، مما يشير إلى وجود انفصال بين العمل الإنساني والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث اللازم لتعزيز التأهب والحد من أوجه الضعف المرتبطة بالمناخ. جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز الشراكات بما يتماشى مع مبادئ التوطين والصفقة الكبرى، ولتنمية قدرات الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، كانت غير كافية لتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية بشكل مستدام.

الاستنتاج 4: يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بأهمية الفئات الضعيفة والمهمشة في استراتيجياته وخططه، ولكن هذه الفئات غير ممثلة بشكل كافٍ ولا يتم سماع أصواتها بشكل كافٍ في البرامج.

حققت التدخلات الإنسانية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن تغطية جغرافية واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، مستفيدة من طائفة واسعة من الشراكات الوطنية مع المجتمع المدني والحكومة من أجل إتاحة الوصول إلى بعض المناطق النائية والأكثر صعوبة في اليمن.

مع ذلك، تم توزيع البرامج والخدمات بشكل ضعيف، مما جعل من المستحيل تلبية الحد الكامل من الاحتياجات في مجالي الصحة الإنجابية وقضايا حماية المرأة بسبب محدودية الموارد. بالتالي، فإن هذه التغطية لا تعكس الاحتياجات الفعلية للسكان. هناك فجوة كبيرة بين عدد المرافق التي تحظى بالدعم والطلب الفعلي على الخدمات. ينطبق ذلك بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً.

التقييمات المكتبية الأولية للاحتياجات لا تراعي الفئات الضعيفة، على الرغم من أن التحليلات الخارجية الأحدث تلفت الانتباه إليها. في حين أظهر صندوق الأمم المتحدة للسكان بعض التقدم والاستباقية في الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، فإن الخدمات المحددة لهم غالباً ما تطغى عليها حجم الاحتياجات العامة.

لا يتم الاستماع إلى أصوات الفئات الضعيفة بشكل جيد من خلال نظم تقديم الملاحظات؛ كما أن التغطية الإجمالية لا تعد تمثيلية لنسبة السكان الذين يعانون من أوجه ضعف محددة يعالجها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الاستنتاج 5: قام صندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه السرعة بتكييف نظمه وعملياته مع واقع الأزمة الإنسانية، مما حقق كفاءات تشغيلية في إدارة آلية الاستجابة السريعة ومعالجة تحديات التمويل الأولية، على الرغم من الشواغل الناجمة عن الاعتماد على عدد قليل من المانحين وأوجه عدم الاتساق في إدارة البيانات.

نجح المكتب القطري في توسيع نطاق برامجه استجابةً للأزمة فور نشوئها، مستفيداً من الشراكات القائمة وإنشاء شراكات جديدة. خلال الاستجابة للأزمة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتكييف استراتيجياته المتعلقة بالتوظيف للحفاظ على استمرارية البرامج على الرغم من التحديات الأمنية. أتاح إنشاء المراكز وأساليب العمل عن بعد الإدارة الفعالة، على الرغم من وجود فجوات في التوظيف. استفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن من مجموعة من الحلول والنظم لإدارة وإعداد التقارير عن البيانات المتعلقة ببرامجه ومشاركتها، على الرغم من أن التطبيق غير المتسق وعدم الدقة يشكلان تحديات أمام اتساق وشمولية البيانات.

بعد توليه مسؤولية إدارة آلية الاستجابة السريعة في عام 2018، حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان أوجه كفاءة تشغيلية رئيسية إلى جانب انخفاض كبير في الوقت اللازم لتقديم المساعدات وتحسين عمليات إدارة البيانات والتحقق منها.

على الرغم من أن الفترة المبكرة من الأزمة شهدت تحديات في تأمين التمويل الكافي، إلى جانب أن النداءات الأولية كانت قصيرة الأجل وإجلاء المانحين الذي أدى إلى تعقيد جهود تعبئة الموارد، إلا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن نجح

في التحول إلى نمط الاستجابة الإنسانية. تحسن ذلك بمرور الوقت، وإن كان ذلك يتم بالاعتماد على عدد قليل نسبياً من الجهات المانحة الفردية ذات القيمة العالية، مما أثار شواغل بشأن قابلية استمرار تدفقات التمويل أو المخاطر المرتبطة بها على المدى الطويل.

التوصيات الرئيسية للتقييم

التوصية 1 : ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن أن يستند في عمله إلى نظرية تغيير واضحة المعالم تربط البرامج القصيرة الأجل بالاستراتيجيات الأطول أجلاً، مع ضمان الاتساق مع الأولويات الوطنية وكذلك مع الولاية العالمية للصندوق.

التوصية 2 : بالنظر إلى الاستثمار الكبير والتطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات وحلول إدارة البيانات على مدى سنوات الاستجابة، ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يراجع عائد هذا الاستثمار من حيث استخدام منتجات البيانات من قبل أصحاب المصلحة المعنيين.

التوصية 3 : لزيادة فعالية البرامج، ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يفحص هياكل ملاكه الوظيفي، وتطوير الموظفين وعمليات التوظيف، ولا سيما فيما يتعلق بالموظفين الفنيين، في المكتبين الرئيسيين (صنعاء وعدن) وفي الميدان للانخراط الكامل في الاحتياجات والاستجابة لها.

التوصية 4 : ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضاعف جهوده للدعوة إلى اعتبار خدمات الصحة الإنجابية والخدمات المتعلقة بقضايا حماية المرأة منقذة للحياة على المستوى المشترك بين الوكالات.

التوصية 5 : ينبغي أن يتم بوضوح ربط برامج سبل العيش الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالفرص المتاحة لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات.

التوصية 6 : ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يسعى إلى زيادة تنويع قاعدة موارده، إلى جانب خفض الاعتماد على الجهات المانحة الفردية، وزيادة التركيز على الموارد الأساسية التي يمكن أن تدعم التكاليف الإدارية المرتفعة في اليمن.

التوصية 7 : ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينخرط مع شركاء آلية الاستجابة السريعة لإعادة صياغة أو إعادة تصميم عناصر آلية الاستجابة السريعة لزيادة ملاءمتها في ضوء ديناميات النزوح المتغيرة في اليمن، وتحسين وضع آلية الاستجابة السريعة فيما يتعلق بانخراط الجهات المانحة والمساعدات التي تقدمها.

التوصية 8 : ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضاعف جهوده للانخراط مع الفئات الضعيفة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة.

Driving evidence-based actions
Delivering rights and choices for all

United Nations Population Fund
Independent Evaluation Office

605 Third Avenue
New York, NY 10158 USA

unfpa.org/evaluation
evaluation.office@unfpa.org
@unfpa_eval
@UNFPA_EvaluationOffice
UNFPA Independent Evaluation Office